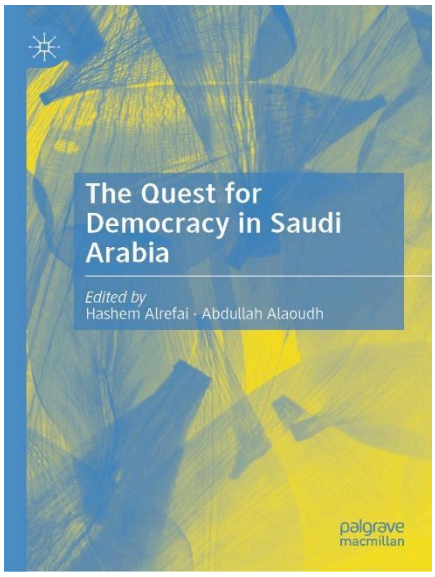

الديمقراطية المؤجَّلة

قراءة نقدية في كتاب "السعي إلى الديمقراطية في السعودية"

Hashem Alrefai & Abdullah Alaoudh (eds), The Quest for Democracy in Saudi Arabia, Palgrave Macmillan 2026

قلّما حضرت الديمقراطية في الأدبيات المعاصرة عن المملكة االسعودية بوصفها مسارًا تاريخيًا داخليًا له فاعلوه وتجربته الخاصة. ففي جانب كبير من الكتابات الأكاديمية، جرى تناول المملكة من خلال مفاهيم الدولة الريعية، والملكية المطلقة، والتحالف الديني ـ السياسي، والاستقرار السلطوي، أو العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. أما الديمقراطية، فغالبًا ما ظهرت في صورة سؤال خارجي: لماذا لم تنتقل السعودية إلى الديمقراطية؟ وما الذي يمنع نشوء مؤسسات تمثيلية فيها؟

يحاول كتاب (The Quest for Democracy in Saudi Arabia) الذي حرره هاشم الرفاعي وعبد الله العودة، قلب زاوية النظر هذه. فالكتاب ينطلق من فرضية مختلفة مفادها أن تاريخ السعودية الحديث لا يخلو من مطالبات دستورية وديمقراطية، لكن هذا التاريخ ظل مهمشًا أو موزعًا في دراسات جزئية، الأمر الذي أسهم في تكريس تصور يرى المجتمع السعودي إما غير معني بالديمقراطية وإما غير مهيأ لها.

وتصف دار النشر الكتاب بأنه محاولة لتقديم أول عمل جماعي متماسك عن الحركات الديمقراطية والتحول السياسي في السعودية، يجمع دراسة التاريخ السياسي والاقتصاد والعلاقات الدولية والحريات وحقوق الإنسان والحركات الاجتماعية. وهذه نقطة الانطلاق التي تمنح الكتاب أهميته، ولكنها في الوقت نفسه تضع أطروحته المركزية تحت الاختبار: هل يمكن الحديث بالفعل عن "حركة ديمقراطية" سعودية، أم أن الأدق هو الحديث عن موجات متقطعة من المطالب الإصلاحية والدستورية لم تستطع التحول إلى حركة اجتماعية واسعة؟

استعادة التاريخ السياسي المسكوت عنه

يتوزع الكتاب على عشرة فصول تبدأ بالسؤال المباشر عن إمكان الديمقراطية في المملكة السعودية، ثم تنتقل إلى تاريخ النضال من أجل الحكم الديمقراطي، وإشكالات الانتقال السياسي، وتجربة عبد الله الحامد والنضال الدستوري، والدعم الأميركي للنظام السعودي، واتفاقات أبراهام، ونشاط المعارضة في الخارج والقمع العابر للحدود، وعدم المساواة بين الجنسين، والإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالمرأة، قبل أن ينتهي الكتاب إلى أجندة بحثية جديدة بشأن الانتقال الديمقراطي في المملكة.

تكمن إحدى نقاط قوة هذا البناء في أنه يرفض النظر إلى التاريخ السياسي السعودي بوصفه تاريخ الدولة وحدها. فالسردية الرسمية للدولة تضع التوحيد وبناء المؤسسات والتنمية والتحديث في قلب التاريخ الوطني، بينما تتراجع إلى الهامش تجارب الاعتراض السياسي، والمطالب الدستورية، والعرائض الإصلاحية، والحركات الحقوقية، والمبادرات التي طالبت بتقييد السلطة أو توسيع المشاركة الشعبية.

هنا يكتسب الكتاب أهميته التوثيقية والسياسية معًا؛ إذ يعيد "الفاعل" إلى تاريخ ظل يُقرأ في كثير من الأحيان من أعلى، أي من خلال الملك والأسرة الحاكمة والمؤسسة الدينية والدولة النفطية. وبدلًا من سؤال: كيف استطاعت الملكية السعودية البقاء؟، يضيف سؤالًا مكمّلًا: ماذا حدث للمحاولات التي سعت إلى تغيير طبيعة الحكم أو تقييد السلطة أو إعادة تعريف العلاقة بين الحاكم والمحكوم؟

وهذا التحول ليس تفصيلًا منهجيًا. فالنظر إلى السعودية من خلال الدولة وحدها قد يقود إلى تصور المجتمع باعتباره كتلة سلبية استوعبتها الريعية أو احتوتها المؤسسة الدينية. أما استعادة تاريخ الاحتجاج والإصلاح فتُظهر مجتمعًا أكثر تركيبًا، شهد اتجاهات قومية ويسارية وإسلامية وليبرالية وحقوقية ودستورية، وإن لم تنجح هذه الاتجاهات في تكوين جبهة سياسية مستدامة قادرة على فرض تحول مؤسسي.

عبد الله الحامد: من الإصلاح إلى الدستورية

يبدو الفصل المخصص لعبد الله الحامد ذا دلالة خاصة في البناء الفكري للكتاب، لأن تجربة الحامد تتجاوز السيرة الفردية إلى محاولة تأسيس خطاب دستوري من داخل المجال الثقافي والديني المحلي. والمغزى هنا أن المطالبة بالمشاركة السياسية لم تكن دائمًا استيرادًا لنموذج غربي جاهز، بل أمكن صياغتها بلغة الشورى والحقوق والبيعة المشروطة وسيادة الأمة ومحاسبة السلطة.

وهذا الجانب بالغ الأهمية في تفكيك الثنائية التقليدية بين "الإسلام" و"الديمقراطية". فقد حاول تيار الإصلاح الدستوري السعودي، ولا سيما في بعض مراحله، البحث عن شرعية محلية لفكرة تقييد الحكم بدل الاكتفاء باستعارة قاموس الديمقراطية الليبرالية الغربية.

لكن تجربة الحامد تكشف، في الوقت نفسه، المعضلة البنيوية للمشروع الإصلاحي في هذا البلد. فقد امتلك خطابًا أخلاقيًا وحقوقيًا متماسكًا، لكنه لم يمتلك بنية تنظيمية قادرة على تحويل الأفكار إلى قوة سياسية واجتماعية. ومن هنا يمكن التمييز بين وجود الفكر الديمقراطي ووجود الحركة الديمقراطية. الأول يمكن إثباته من خلال النصوص والعرائض والمبادرات؛ أما الثاني فيقتضي شبكات تنظيم، وقاعدة اجتماعية، وموارد، واستمرارية، وقدرة على التعبئة، وهي شروط بقيت محدودة أو جرى تفكيكها مبكرًا بواسطة الدولة.

هذه نقطة كان يمكن للكتاب أن يمنحها وزنًا نظريًا أكبر. فوجود تاريخ للمطالبة بالإصلاح لا يكفي بذاته لإثبات وجود "حركة ديمقراطية" بالمعنى الذي تستخدمه سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية. وربما تكون عبارة "التقاليد الديمقراطية والإصلاحية" أكثر دقة في وصف بعض الحالات التي يتناولها الكتاب.

دولة قادرة على التحديث... ورافضة لتقاسم السلطة

المفارقة الأكثر أهمية التي يثيرها الكتاب، بصورة مباشرة أو ضمنية، تتمثل في قدرة الدولة السعودية على إجراء تحولات اقتصادية واجتماعية واسعة من دون أن يصاحب ذلك انفتاح سياسي مماثل. وقد أصبحت هذه المفارقة أشد وضوحًا في عهد محمد بن سلمان.

فالسعودية خلال العقد الأخير ليست دولة جامدة. لقد أعادت هيكلة أجزاء واسعة من الاقتصاد، وغيّرت موقع المرأة في المجال العام وسوق العمل، وقلّصت بعض أشكال سلطة المؤسسة الدينية، ووسعت قطاعات السياحة والترفيه، وأعادت تشكيل الخطاب الوطني، وأدخلت تغييرات كبيرة على أنماط الحياة الاجتماعية. ومع ذلك، لم يؤدِّ هذا التحرير الاجتماعي إلى تحرير سياسي؛ بل تزامن في حالات كثيرة مع ازدياد تركيز السلطة وتراجع المساحات المتاحة للتنظيم السياسي المستقل.

وهنا تظهر إحدى أهم القضايا التي يستدعيها الكتاب: ليس كل تحديث مسارًا نحو الديمقراطية.

لقد افترضت بعض نظريات التحديث التقليدية وجود علاقة بين التنمية الاقتصادية، واتساع الطبقة الوسطى، والتعليم، والتحضر، وبين المطالبة بالمشاركة السياسية. لكن التجربة السعودية تطرح نموذجًا أكثر تعقيدًا؛ إذ تستطيع الدولة أن تقود تحديثًا من أعلى، وأن تمنح المجتمع حريات اجتماعية واستهلاكية، في الوقت الذي تحتفظ فيه باحتكار القرار السياسي.

بل إن التحرير الاجتماعي نفسه قد يتحول إلى مورد جديد للشرعية. فبدل المعادلة القديمة القائمة على الريع والتحالف الديني، يجري بناء صيغة تقوم بدرجة متزايدة على الإنجاز الاقتصادي والقومية والتنمية والترفيه وتحسين نوعية الحياة. وبذلك لا يصبح التحديث نقيضًا للسلطوية بالضرورة، وإنما قد يتحول، في ظروف معينة، إلى إحدى وسائل إعادة إنتاجها.

المشكلة الريعية: هل النفط عدو الديمقراطية؟

لا يمكن مناقشة الديمقراطية في المملكة السعودية من دون المرور بنظرية الدولة الريعية. فقد ساعدت الإيرادات النفطية تاريخيًا الدولة على الاستقلال المالي النسبي عن المجتمع؛ إذ لم تعتمد السلطة على الضرائب المباشرة بالطريقة التي دفعت المجتمعات الأوروبية تاريخيًا إلى المطالبة بالتمثيل مقابل الضرائب.

لكن اختزال غياب الديمقراطية في النفط وحده يبقى تفسيرًا ناقصًا. فالريع يفسر جزءًا من قدرة الدولة على شراء الولاءات وتوسيع جهازها البيروقراطي وتقديم المنافع، لكنه لا يفسر بمفرده أشكال الشرعية الدينية، وبنية الأسرة الحاكمة، وأجهزة الإكراه، والتحالفات الخارجية، والانقسامات الاجتماعية والمناطقية، ولا قدرة النظام على التكيف مع الأزمات.

والتحولات الاقتصادية الجارية في إطار رؤية 2030 تجعل السؤال أكثر تعقيدًا. فإذا انخفض اعتماد الدولة مستقبلًا على النفط وارتفعت الإيرادات غير النفطية والضرائب والرسوم، فهل تنشأ تلقائيًا مطالبة أكبر بالتمثيل السياسي؟

ليس بالضرورة. فالانتقال من الريع النفطي إلى اقتصاد أكثر تنوعًا لا ينتج الديمقراطية آليًا، خصوصًا إذا بقيت الدولة مسيطرة على الموارد الاستثمارية الكبرى،

وعلى التنظيم الاقتصادي، وفرص الأعمال، والتوظيف، والمجال العام. ولهذا فإن العلاقة بين الاقتصاد والديمقراطية يجب أن تُقرأ من خلال توزيع القوة، لا من خلال مصادر الدخل وحدها.

العامل الأميركي ومفارقة الديمقراطية

يخصص الكتاب مساحة مهمة للعامل الخارجي، وخصوصًا العلاقة مع الولايات المتحدة. وهي مسألة يصعب فصلها عن تاريخ الاستقرار السلطوي في المملكة. فقد قامت الشراكة السعودية ـ الأميركية، منذ عقود، على معادلة أمنية واستراتيجية كان النفط والاستقرار الإقليمي ومواجهة الخصوم وحماية المصالح الأميركية عناصرها الأساسية.

ومن هذه الزاوية، تكشف الحالة السعودية تناقضًا مستمرًا في السياسة الخارجية الأميركية بين الخطاب الديمقراطي والمصلحة الاستراتيجية. فواشنطن التي جعلت نشر الديمقراطية، في مراحل مختلفة، جزءًا من خطابها في غرب آسيا، تعاملت مع النظام السعودي بكونه شريكًا استراتيجيًا يصعب التضحية به لصالح أجندة إصلاح سياسي غير مضمونة النتائج.

لكن تحميل الخارج مسؤولية استمرار السلطوية يحمل خطر المبالغة أيضًا. فالولايات المتحدة تستطيع توفير مظلة أمنية ودبلوماسية للنظام، لكنها لا تصنع وحدها شروط استمراره الداخلي. فالسلطوية السعودية لها جذور مؤسسية واجتماعية واقتصادية محلية، ولذلك فإن تفسير بقائها يحتاج إلى الجمع بين العاملين الداخلي والخارجي.

والأهم أن النظام السعودي لم يكن مجرد تابع للإرادة الأميركية؛ بل امتلك في مراحل متعددة قدرة على المناورة والاستقلال النسبي واستثمار حاجة واشنطن إليه. ومن ثم فإن العلاقة أدق من معادلة "أميركا تحمي الدكتاتورية": إنها علاقة تبادل مصالح غير متكافئة، لكنها ذات منفعة متبادلة، ساعدت موضوعيًا في تقليل الضغوط الخارجية باتجاه التحول الديمقراطي.

المعارضة في المنفى وحدود السياسة العابرة للحدود

من الموضوعات التي تمنح الكتاب راهنيته اهتمامه بالمعارضة السعودية في الخارج والقمع العابر للحدود. فقد أدى تضييق المجال السياسي الداخلي إلى انتقال جزء من النشاط المعارض إلى فضاءات خارج المملكة، خصوصًا في أوروبا وأميركا الشمالية.

لكن المنفى يحمل مفارقة مزدوجة. فهو يمنح المعارض حرية في الخطاب والتنظيم والاتصال بالإعلام والمنظمات الحقوقية، لكنه في المقابل قد يضعف علاقته المباشرة بالمجتمع الذي يسعى إلى التأثير فيه. وهنا تبرز إحدى المعضلات الجوهرية للديمقراطية السعودية: كيف يمكن إنتاج حركة تغيير داخلية عندما تكون كلفة التنظيم المحلي مرتفعة، بينما تعمل أهم الأصوات المعارضة من خارج الحدود؟

تضاف إلى ذلك قدرة الدولة الحديثة على مد نطاق الرقابة إلى الخارج عبر التقنيات الرقمية ومراقبة الاتصالات والضغط على عائلات المعارضين، وغيرها من صور القمع العابر للحدود. ولذلك لم تعد الحدود الجغرافية تفصل بصورة كاملة بين فضاء سلطوي داخلي وفضاء حر خارجي.

المرأة: بين التحرر الاجتماعي والمواطنة السياسية

تكتسب الفصول المتعلقة بالمرأة أهمية خاصة لأنها تضع الإصلاحات السعودية أمام معيار مختلف: هل يكفي تحسين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للحديث عن تحرر فعلي؟

شهدت أوضاع المرأة تغيرات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، من حرية الحركة واتساع فرص العمل إلى الحضور المتزايد في المجال العام. وهذه تغيرات لا ينبغي التقليل من آثارها الاجتماعية. لكن المشكلة تبدأ عندما تُستخدم هذه التحولات بوصفها دليلًا على إصلاح سياسي أشمل.

فالمرأة يمكن أن تصبح أكثر حضورًا في الاقتصاد من دون أن تصبح، شأنها شأن الرجل، شريكة في إنتاج القرار السياسي. ولذلك يميز الكتاب، بصورة مفيدة، بين تمكين المرأة باعتبارها فاعلًا اقتصاديًا وبين الاعتراف بها بوصفها مواطنًا سياسيًا كاملًا.

وهنا تظهر مرة أخرى مفارقة النموذج السعودي الراهن: توسيع الحقوق الفردية في بعض المجالات لا يعني بالضرورة توسيع الحقوق السياسية الجماعية. فالسلطة قد تعيد توزيع الحريات الاجتماعية بينما تحتفظ لنفسها بحق تحديد حدود المجال السياسي.

أين تكمن مشكلة الكتاب؟

على الرغم من أهمية المشروع، فإن أطروحته تحتاج إلى قدر من التحفظ النقدي. فالكتاب يبدأ من رغبة واضحة في إثبات وجود تاريخ ديمقراطي في هذا البلد جرى تجاهله. وهذه الرغبة مفهومة بحثيًا وسياسيًا، لكنها قد تدفع أحيانًا إلى جمع تجارب شديدة الاختلاف تحت عنوان "السعي إلى الديمقراطية".

فليس كل اعتراض على السلطة ديمقراطيًا، وليس كل مطالبة بالإصلاح مشروعًا للتحول الديمقراطي. وقد شهد التاريخ السعودي تيارات قومية ويسارية وإسلامية وليبرالية ودستورية وحقوقية، لكن تصورات هذه التيارات للدولة والمجتمع والحريات لم تكن واحدة. بل إن بعضها ربما اختلف جذريًا حول مفهوم السيادة والمواطنة والمرأة والأقليات الدينية والحريات الفردية.

ومن هنا كان من المفيد لو جرى التشديد بصورة أكبر على سؤال "أي ديمقراطية؟" بدل الاكتفاء بسؤال "هل الديمقراطية ممكنة؟". فالديمقراطية ليست مجرد الحد من السلطة المطلقة، وإنما منظومة مؤسساتية تشمل التداول والمساءلة وسيادة القانون وحرية التنظيم والمساواة السياسية وضمان حقوق الأقليات.

وثمة مشكلة ثانية تتمثل في وزن البنية الاجتماعية. فالكتاب يهتم بالفاعلين السياسيين وحقوق الإنسان والعامل الدولي، لكن سؤال الديمقراطية في السعودية يحتاج أيضًا إلى تحليل أعمق للتحولات الجارية داخل المجتمع نفسه: الطبقة الوسطى الجديدة، والشباب، والتحضر، والعمالة الأجنبية الضخمة، والتحولات القيمية، والقومية السعودية الجديدة، وإعادة صياغة العلاقة بين المركز والأطراف.

الديمقراطية بوصفها سؤالًا مفتوحًا

مع ذلك، تتمثل القيمة الأساسية للكتاب في أنه ينقل النقاش من سؤال ثقافوي مغلق - "هل السعوديون مستعدون للديمقراطية؟" - إلى سؤال سياسي وتاريخي أكثر جدية: ما الشروط التي حالت دون تحول المطالب الإصلاحية والدستورية في المملكة السعودية إلى مؤسسات سياسية مستدامة؟

الفارق بين السؤالين جوهري. فالأول يفترض وجود عائق ثقافي متأصل في المجتمع، أما الثاني فيبحث في موازين القوى والمؤسسات والقمع والاقتصاد والعلاقات الدولية وقدرة المعارضة على التنظيم.

ومن هذه الزاوية، فإن أهم ما يقدمه الكتاب ليس البرهنة على أن الديمقراطية قادمة إلى السعودية؛ فهو لا يستطيع ذلك، ولا توجد نظرية قادرة على تحديد موعد تحول سياسي من هذا النوع. أهميته تكمن في البرهنة على أن غياب الديمقراطية لا يعني غياب تاريخ المطالبة بها.

غير أن استعادة ذلك التاريخ لا تكفي وحدها لبناء مستقبل ديمقراطي. فالمعضلة السعودية ليست نقص الأفكار الإصلاحية بقدر ما هي الفجوة الهائلة بين الفكرة والقدرة على تحويلها إلى مؤسسة؛ بين الاحتجاج والتنظيم؛ وبين المطالبة الأخلاقية بتقييد السلطة وامتلاك القوة الاجتماعية القادرة على فرض هذا التقييد.

وهذه المفارقة تصبح أشد حدة في السعودية الجديدة. فالدولة تتغير بسرعة، والمجتمع يتغير معها، لكن السياسة لا تتغير بالمعدل نفسه. وربما تكمن هنا المسألة التي ينبغي أن يبدأ عندها البحث المقبل، لا أن ينتهي: هل يؤدي التحديث الاجتماعي والاقتصادي الجاري إلى إعادة إنتاج السلطوية في صورة أكثر حداثة وكفاءة، أم أنه يراكم، على المدى البعيد، شروطًا اجتماعية واقتصادية ستجعل الإبقاء على المجال السياسي مغلقًا أكثر صعوبة؟

لا يقدم الكتاب جوابًا نهائيًا، ولعل هذه ليست نقطة ضعفه. فقيمة الكتاب تكمن في إعادة فتح السؤال نفسه، وفي تذكير القارئ بأن تاريخ المملكة السعودية لم يكن تاريخ السلطة وحدها، وإنما كان أيضًا تاريخ أولئك الذين حاولوا، بوسائل متباينة وفي

ظروف شديدة الصعوبة، إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين الحكم والمواطنة، وبين الطاعة والحق في المشاركة.

وبهذا المعنى، فإن "السعي إلى الديمقراطية" الذي يتحدث عنه الكتاب ليس وصفًا لمسار انتهى إلى غايته، بل لتاريخ لم يُحسم بعد؛ تاريخ تتجاور فيه محاولات الإصلاح مع قدرة استثنائية للدولة على التكيف والاحتواء والقمع. ولذلك فإن السؤال الأكثر دقة بعد قراءة الكتاب ليس: متى تصبح السعودية ديمقراطية؟، وإنما: هل تستطيع الدولة الاستمرار في تحديث كل شيء تقريبًا، مع إبقاء السياسة وحدها خارج دائرة التغيير؟